

الفصل الثالث

الخلاف النحوى في شرح التسهيل

لقد كان المرادى من العلماء المعنيين بذكر القضايا الخلافية بين النحاة، أو المدارس النحوية، وشأن المرادى في ذلك شأن علماء عصره، فهو لم يشذ عن النهج الذى ساروا عليه، وكان المرادى - رحمه الله - يذكر دائماً الخلاف الذى دار بين النحاة في جميع المسائل التى سبق أن ذكر العلماء فيها ذلك الخلاف، ولكن الجديد في هذا الذكر - أو العرض - أن المرادى كان ينقل الخلاف من خلال ثقافته الخاصة، ومفهومه الخاص، ويحاول في نهاية كل خلاف - تقريباً - أن يدلوا برأيه موافقاً أو معارضاً، وشرح التسهيل للمرادى ملئ بالخلاف سواء كان خلافاً على مستوى المدارس النحوية، أو كان خلافاً على مستوى الأشخاص، وقد قمت باختيار بعض المسائل الخلافية التى أشار إليها المرادى، وقمت بعرض المسألة ثم الخلاف فيها ثم بينت تعليق المرادى - إن وجد - على هذا الخلاف.

اشتقاق الاسم:

ذكر المرادى الخلاف بين البصريين والكوفيين حول اشتقاق الاسم، وذكر رأى البصريين في أن الاسم اشتقاقه من السمو، فمادته: سين وميم وواو، وفي تقدير أصله قولان أحدهما: سمو كتنو، والثاني: سمو كفعل ثم حذفت لامه، وأن اشتقاقه عند الكوفيين من الوسم فمادته: واو، وسين وميم، فالمحذوف فاؤه ثم يرجح رأى البصريين بقوله: والصحيح الأول لقولهم في الجمع: أسماء، وفي التصغير: سمي^(١).

رفع الاسم المشتق:

ذكرى المرادى الخلاف بين البصريين والكوفيين حول رفع الاسم المشتق الضمير بعده ويكون مبتدأ، وقد أجاز البصريون ذلك، ومنع الكوفيون ذلك في الضمير المنفصل فلا يجيزون إلا: أقانمان أنتما بالمطابقة ليكون أنتما مبتدأ وأقانمان خبراً مقدماً. قالوا: لأن الوصف إذا رفع الفاعل الساد مبتدأ الخبر، كان جارياً مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير. وقد علق المرادى على ذلك بموافقة لمذهب البصريين فقال: والصحيح ما ذهب إليه البصريون^(٢).

ويستند المرادى على تأييده لرأى البصريين بقول الشاعر:

خليلى ما واف بعهدى أنتما :: إذا لم تكونا لى على من أقاطع

(١) التحقيق: ٥.
(٢) السابق: ٢١٣.

وقول الآخر:

ما باسط خيرًا ولا دافع أذى :: من الناس إلا أنتم آل دارم
وحاصل الكلام في رفع الصفة الضمير بعدها ثلاث صور:

إحداها: أقائم الزيدان، ويتعير حينئذ أن يكون الزيدان مبتدأ و"أقائمًا خبرًا
مقدمًا عليه.

ثانيها: أقائم الزيدان، ويتعير حينئذ أن يكون الزيدان فاعلًا للصفة قائمًا مقام الخبر
وثالثها: أقائم زيد، ويجوز فيه الأمر^(١).

الإعراب في الاصطلاح:

ذكر المرادى الاختلاف بين النحاة في تعريف الإعراب في الاصطلاح فقال: والإعراب
مختلف فيه فقيل: هو أمر لفظي، وحده ما ذكره المصنف ونسبه للمحققين وإليه ذهب ابن
خروف والشلوبين، وقيل هو أمر معنوي، وحده: تغيير أواخر الكلم لاختلاف في العوامل
الداخلية عليها لفظًا أو تقديرًا، وهو ظاهر قول سيوييه، واختيار الأعلام، ثم يعقب المرادى على
هذا الخلاف ويميل إلى الرأي الأول - مخالفًا سيوييه -: ويدل على صحة الأول أن الإعراب قد
يكون لازمًا للزوم مدلوله كرفع: لا نولك أن تفعل كذا، ولعمرك وكنصب سبحانه الله، ورويدك،
وكجر الكلاع ولعريط من ذى الكلاع، وأم عريط^(٢).

فتحة ما لا ينصرف حالة الجر:

ذكر المرادى الخلاف بين الجمهور وبين الأخفش والمبرد حول فتحة ما لا ينصرف حالة الجر
هل هي حركة إعراب أم حركة بناء "فمذهب الجمهور أن فتحة ما لا ينصرف في حالة الجر حركة
إعراب، وذهب الأخفش والمبرد إلى أنها حركة بناء، وزعم أن ما لا ينصرف يعرب في حالين،
ويبنى في حل^(٣).

ثم يذكر المرادى رايه بعد ذلك بأن رأى الأخفش والمبرد لا نظير له ثم يذكر احتجاجهم
بناء أمس فيقول: "وأما احتجاجهم بأمس؛ ففاسد؛ لأن أمس لا يبنى إلا حال تضمنه معنى
الحروف، وما لا ينصرف ليس فيه سبب البناء^(٤).

أقسام الفعل:

ذكر المرادى الخلاف بين الجمهور والكوفيين في تقسيم الأفعال، وذكر أن الفعل ينقسم

(١) انظر: الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبد الرحمن الجاحي تحقيق د أسامة طه ارفاعي ٢٧٨/١
مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - العراق ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣.

(٢) التحقيق: ٢٣.

(٣) السابق: ٢٨.

(٤) السابق: ٢٩.

باعتبار الصيغة إلى ماض وأمر ومضارع، فالقسمة هنا ثلاثية.

بينما ذكر الكوفيون أن الأمر صورة مقطوعة من المضارع، فالقسمة إذا ثنائية^(١).

أصلية الإعراب في الأسماء وفرعيته في الأفعال:

ذكر المرادى الخلاف بين البصريين والكوفيين حول أصلية الإعراب في الأسماء، وفرعيته في الأفعال فقال: مذهب البصريين أن الإعراب في الاسم أصل، وفي الفعل فرع، وقال الكوفيون، إنه أصل فيهما، وعن بعض المتأخرين أن الفعل أحق به من الاسم^(٢).

تعقيب المرادى:

والصحيح مذهب البصريين، والمرادى مع ترجيحه لرأى البصريين يذكر علة ذلك وهي: وجوب قبول الاسم بصيغة واحدة معانى مختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة، فلولا الإعراب، ما علمت هذه المعانى من الصيغة وذلك نحو ما أحسن زياداً بالنصب في التعجب، وبالرفع في النفي، وبالجزم في الاستفهام فلولا الإعراب، لوقع اللبس.

وقد احتج الكوفيون - على البصريين - بأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن؛ بالنصب نهى عن الجمع بينهما، وبالجزم نهى عنهما مطلقاً، وبالرفع عن الأول وإباحة للثاني.

وقد رد على ذلك بأن النصب على إرادة أن، والجزم على إرادة لا، والرفع على القطع، فلو أظهرت العوامل المضمرة لم يحتج إلى الإعراب.

بناء الضمير "أنا":

ذكر المرادى الخلاف بين البصريين والكوفيين في أصل بناء الضمير "أنا" فقال: مذهب البصريين أن الاسم هو الهمزة والنون، أما الألف فزائدة بدليل حذفها، وإنما زيدت وفقاً لبيان الحركة كهاء السكت؛ ولذلك تعاقبها كقول: حاتم: هذا فزدي أنه.

ومذهب الكوفيين: أن الضمير هو المجموع بدليل ثباتها وصلاً في لغة بعضهم، وقيل: إن الهاء في أنه بدل من الألف.

وقد ذكر المرادى اختيار ابن مالك من هذين الرأيين وأنه اختار رأى الكوفيين^(٣)، ولكن المرادى لم يفصح لنا عن رأيه، ولعله بعدم إفصاحه يكون موافقاً لرأى البصريين إذ سار في أغلب شرحه على ذلك.

(١) السابق: ١١.

(٢) السابق: ٢٣.

(٣) السابق: ١٠٨، ١٠٩.

إيا بين الاسم المضممر والظاهر:

ذكر المرادى الخلاف بين سيبويه والزجاج حول "إيا" فقال: مذهب سيبويه أن إيا اسم مضممر وعليه المحققون، ومذهب الزجاج: أنه اسم ظاهر، ولواحقه ضمائر في موضع خفض بالإضافة، وعن ابن درستويه أنه بين الظاهر والمضممر.

وبعد أن ذكر المرادى هذا الخلاف شرع في رد مذهب الزجاج في أن إيا اسم ظاهر فقال: ومذهب الزجاج مردود بوجوه أحدها: أنه لو كان ظاهرًا لكان تأخره عن عامله جائزًا؛ بل راجحًا كغيره من المنصوبات الظاهرة.

الثاني: أن "إيا" لا تقع في موضع رفع، وما لا يقع في موضع رفع فهو مضممر، أو مصدر أو ظرف أو حال أو منادى، وبيانه أيا بعد المضممر متفقية فتعين كونه مضمراً.

الثالث: أن بعض المرفوعات كجزء من رافعه، وقد ثبت له منفصل فتبوت ذلك للنصب أولى، إذ لا شيء من المنصوبات كجزء ناصبه.

الرابع: أنه يخلط ضمير المتصل عند تعذره بالتقدم أو غيره كما يخلط ضمير الرفع المنفصل عند تعذره فنسبة المنفصلين من المتصلين واحدة^(١).

وبإبطال المرادى مذهب الزجاج يكون موافقاً لسيبويه والمحققين في أن إيا اسم وضمير، كذا يظهر رفض المرادى لرأى ابن درستويه بعد تعليق عليه.

أل بين الاسمية والحرفية:

ذكر المرادى الخلاف بين الجمهور والمازنى والأخفش حول "أل" فقال: مذهب الجمهور أن أل تكون اسماً موصولاً بمعنى الذى وفروعه، ومذهب المازنى - ومن وافقه - إلى أنها حرف موصول، ومذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف وليست موصولة.

ثم بدأ المرادى بعد ذكره لهذا الخلاف أن يبين الصحيح منه فقال: ويدل على صحة الأول وجه، أحدها: عود الضمير نحو: جاءنى الضاربها زيد، وأجيب بأن الضمير كما قال: الهاد يعود على موصوف أى المرأة محذوف، ورد بأن لحذف الموصوف مضان لا يحذف في غيرها إلا في ضرورة، وليس هذا منها، وبأنه لو جاز مع أل لجاز مع التثنية بل أولى؛ لأن حذف المنكر أكثر.

الثاني: دخولهما على الفعل في نحو: الترضى، والمعرفة مختصة بالاسم.

الثالث: أنه لا يوجد حرف موصول إلا مؤولاً مع ما بعده بمصدر وآل ليس كذلك.

(١) السابق: ١١٢، وانظر: شرح المفصل ١٠٠/٣.

الرابع: أنها لو كانت معرفة؛ لقبح إلحاقها في إعمال اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال والأمر بخلاف ذلك فإنها تسوغ عمله ما ضاع فعلها أنها مؤولة بالذي والصفة بالفعل وهذا وجب العمل مطلقا وحسب العطف في نحو: "المخبرات صبا فأتروا به نقعا"^(١) فهذه الأوجه علم بضعف مذهب المازني، وبالأولين علم بضعف مذهب الأخفش^(٢).

الإخبار عن ضمير الشأن بجملة:

ذكر المرادى الخلاف بين البصريين والكوفيين حول الإخبار عن ضمير الشأن بجملة فقال: وأجاز الكوفيون أيضا: إنه ضرب: وإنه قام على حذف المسند إليه من غير إرادة ولا إضمار^(٣). وقد منع البصريون مثل هذا التركيب، وعلتهم في ذلك أنه لا يخبر عن ضمير الشأن إلا بجملة مصرح بجزأها ولأن حذف المسند في مثل ذلك غير جائز، ولم يذكر المرادى رأيه في تصحيح أحد الرأيين.

تشديد نون اللذان واللذين:

ذكر المرادى بين البصريين والكوفيين في تشديد نون اللذان واللذين فمنع البصريون تشديد النون، والصحيح جوازه، وهو مذهب الكوفيين لقراءة ابن كثير: "ربنا أرنا اللذين أضلانا" بالتشديد^(٤).

اسم الإشارة "ذا":

ذكر المرادى الخلاف النحوي حول اسم الإشارة "ذا" من حيث وضعه، فذكر أن البصريين، ذكروا أن "ذا" ثلاثي الوضع، ثم اختلفوا في المحذوف، فقيل العين، وقيل اللام، وهو الأظهر، لأنها ظرف، وألف ذا منقلبة عندهم عن أصل فقيل عن ياء، والمحذوف ياء فهو من باب حي، وقيل: عن واو والمحذوف ياء فهو من باب طويت، واختلف في وزنه فقيل: فَعَل بالتحريك وهو الأظهر، وقيل فعل بالإسكان.

بينما ذهب الكوفيون إلى أن أصل وضع "ذا" على حرف واحد؛ لأن الألف زائدة - ووافقهم السهيلي - واحتجوا بقولهم في التننية: ذان بالآلف والنون للتننية فلم يبق إلا الذال.

وذهب السيرافي - ومن وافقه - إلى أن ذا ثنائي الوضع كَمَا فالآلف أصل ليست منقلبة عن شيء.

تعقيب المرادى:

(١) العانيات: ٣، ٤.
(٢) التحقيق: ١٦١.
(٣) السابق: ١٢٧، ١٢٨.
(٤) ك: ٤ ص ٦.

وقد ذهب المرادى إلى صحة مذهب البصريين، ورد مذهب الكوفيين والسيرافى، وقد رد المرادى مذهب الكوفيين بأن ذا صيغة موضوعة للتثنية لا تثنية حقيقة، أو بأن الألف حذفت لالتقاء الساكنين؛ ولذلك شددت النون عوضاً منها.

وقد استدل على صحة مذهب البصريين بأن ذا ثلاثى الوضع: قولهم في تصغيره ذيا والأصل: ذيباً فأعيدت لام الكلمة على ما هو مقرر في التصغير^(١).

استغناء ظرف الزمان عن خبر اسم المعنى مطلقاً:

حكى المرادى الخلاف بين البصريين والكوفيين حول استغناء ظرف الزمان عن خبر اسم المعنى مطلقاً، أى: سواء أوقع في جميعه أم في بعضه، فإن وقع في جميعه نحو {وَحَمَلَهُ وَفِصَالَهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا} وأكثر نحو {الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ}.

وكان يكره - كما مثل - رفعه غالباً، ولم يمتنع نصبه ولا جره بقی عند البصريين، ومنع الكوفيون النصب والجر بقی، ومستندهم في ذلك: صون اللفظ عما يوهم التبعض فيما يقصد به الاستغراق، وهذا مبنى على قول بعضهم إن في للتبعض حكاة السيرافى.

تعقيب المرادى:

وبعد أن ذكر المرادى الخلاف السابق علق برأيه منتصراً لرأى البصريين فقال بعد ذكره مستند الكوفيين وليس بصحيح فإن في للظرفية بحسب الواقع في مضمونها ولهذا صح: في الكيس درهم وفي الكيس ملؤه من الدراهم^(٢).

تعدد الخبر لفظاً دون معنى:

حكى المرادى الخلاف بين الأخفش والجمهور حول تعدد الخبر لفظاً دون معنى في قولهم: هذا حلو حامض، فقال: قال الأخفش في المسائل الكبير: قولهم: هذا حلو حامض معنى إنما أرادوا: هذا حلو فيه حموضة، فينبغى أن يكون الثانى صفة للأول، وليس قولهم: إنهما جميعاً خبر واحد بشيء، والجمهور على أنهما خبر أن في معنى خبر واحد^(٣). والصحيح مذهب الجمهور لأن المقصود جمع الطعمين، والمعنى أن فيه حلاوة وحموضة، وهذا هو اختيار أبى حيان.

إعمال لا عمل ليس:

حكى المرادى الخلاف بين سيبويه - ومن وافقه - والأخفش والمبرد فقال: وأما إعمال "لا" عمل ليس ففيه خلاف، ذهب سيبويه - ومن وافقه - إلى جوازه، وذهب الأخفش والمبرد إلى منعه^(٤).

(١) ك ٥٥ ص ١٥.

(٢) السابق: ٢٥٣.

(٣) السابق: ٢٥٨.

(٤) السابق: ٣٠٦.

توسيط الخبر المقترن بأن:

حكى المرادى الخلاف في توسيط الخبر المقترن بأن فقال: وفي توسيط الخبر المقترن بأن خلاف نحو: عسى أن يقوم زيد أجازته المبرد، والسيرافي والفارسي، وصححه ابن عصفور، ومنعه قوم منهم الشلوبين فلا يجوزون في المثال المذكور ونحو: وإلا كون زيد فاعلاً بيقوم^(١).

اتصال الضمير بعسى:

حكى المرادى الخلاف بين سيبويه والمبرد والأخفش حول اتصال الضمير بعسى فقال: "حق الضمير المتصل بعسى أنه بلفظ المرفوع المتصل كما ورد في التنزيل، ومن العرب من يجعله بلفظ المنصوب فيقول: عسائي وعساك وعساه كقوله:

ولي نفس أقول لها إذا ما :: تنازعني لعلني أو عسائي

وفي ذلك ثلاثة مذاهب: أحدها: مذهب سيبويه: أن الياء وأخواتها في موضع نصب بعسى اسماً لها، وأن الفعل في موضوع رفع خبر لها، وأن عسى حملت على لعل في العمل، كما حملت عليها في دخول أن خبرها كقوله:

لعلك يوماً أن تلم ملهمه :: عليك من اللاتي يد عنك أجدها

الثاني: مذهب المبرد والفارسي أن الياء وأخواتها في موضع نصب خبراً لعسى تقدم على اسمها، وأن والفعل في موضع رفع اسماً لها فعسى باقية على عملها، ولكن انعكس الإسناد إذ جعل المخبر عنه خبراً والخبر مخبراً عنه.

الثالث: مذهب الأخفش أن عسى باقية على رفعها الاسم ونصبها الخبر، وضمير النصب وضع موضع المرفوع؛ فهو نائب عنه فالياء وأخواتها في موضع رفع وهو واسم عسى، وأن والفعل في موضع نصب^(٢) فالجاءل من ذلك الخلاف أن الضمير المتصل بعسى يكون اسماً، أو خبراً مقدماً، أو نائباً عن المرفوع، وقد اختار المصنف قول الأخفش فقال: هو الصحيح عندي لسلامته من عدم النظر إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له^(٣).

وقد ناقش المرادى الآراء الثلاثة السابقة، ورفض ترجيح ابن مالك لرأى الأخفش؛ وذلك لأن عدم النظر لا ينهض دليلاً^(٤)، وبذلك الدليل استبعد المرادى رأى الأخفش، وبقي رأيا سيبويه والمبرد، ثم بدأ المرادى الترجيح بينهما فقال: ومذهب سيبويه أرجح؛ لأن فيه إخراج عسى عما استقر لها من العمل، وهو أمر لفظي، وفي مذهب المبرد انعكاس الإسناد^(٥).

(١) السابق: ٣٢١.

(٢) السابق: ٣٢٣.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٧/١.

(٤) التحقيق: ٣٢٤.

(٥) السابق: ٣٢٥.

رفع إن الخبر:

حكى المرادى الخلاف بين البصريين والكوفيين حول رفع إن الخبر فقال: ذهب البصريون إلى أنها رافعة له، وذهب الكوفيون إلى أنها لم تعمل في الخبر؛ بل هو باق على رفعه قبل دخولها^(١).

ولم يذكر المرادى رأيه في هذا الخلاف، ولعل المرادى يكون موافقاً لرأى الكوفيين؛ وذلك لأنه ذكر حجتهم في رأيهم، وعضد رأيهم باستدلال السهيلي على صحة مذهبهم فقال: ومن حجتهم قول العرب: إنك وزيد ذاهبان؛ لأنك أعملت الابتداء في الخبر، ولا يعمل في الاسم عاملان، واستدل السهيلي على صحة مذهبهم بأنها لو كانت رافعة للخبر لجاز أن يليها كما يلي كل عامل معموله بأنها حروف، والحروف إنما تعمل في اسم واحد أو فعل واحد^(٢).

نصب ليت وأخواتها الجزأين:

ذكر المرادى الخلاف بين النحاة حول نصب ليت - وأخواتها - الجزأين فقال: في نصب الجزأين بهذه الأحرف أربعة مذاهب:

الأول: مذهب الجمهور: أنه لا يجوز مجلقاً.

الثاني: أنه يجوز في ليت.

الثالث: أنه يجوز في ليت ولعل وكأَنَّ.

الرابع: أنه يجوز في الخمسة^(٣).

وقد ذكر ابن مالك من الآراء السابقة الثاني والرابع، وزاد عليه المرادى الرأى الأول والثالث، وذكر ابن مالك والمرادى رأياً خامساً وهو أن الأحرف الستة تعمل النصب في الجزأين، فمن ذهب إلى ذلك ابن سلام في طبقات فحول الشعراء، وزعم أنها لغة روية وقومه، وممن ذهب إليه ابن الطراوة^(٤)، وقال ابن السيد: نصب خبر إن وأخواتها لغة قوم من العرب^(٥).

إعمال إن وإعمالها إذا خففت:

ذكر المرادى الخلاف بين الكوفيين والبصريين حول إن إذا خففت هل تعمل أم تهمل؟ فذكر أن البصريين أجازوا الإعمال، بينما منع الكوفيون إعمالها.
تعقيب المراجع:

(١) السابق: ٣٢٨.

(٢) السابق: ٣٢٨.

(٣) السابق: ٣٣٢.

(٤) السابق: ٣٣٢.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١٠/٢.

وبعد أن ذكر المرادى الرايين رجح رأى البصريين على الكوفيين فقال: وهم محجوجون برواية سيبويه والأخفش عن العرب، وعليه قراءة نافع: "وإن كلا لما ليوفينهم"^(١).
والصحيح ما ذهب إليه المرادى من ترجيح رأى البصريين لثبوت القراءة عندنا وهي صحيحة ولاشك فيها، ولقول سيبويه: حدثنا من نثق به أنه سمع من يقول: إن عمراً لمنطلق^(٢). وهذا نص لا احتمال فيه كما زعم ابن مالك^(٣)، وقد نقل ابن مالك قول الأخفش في إعمال إن بعد التخفيف فقال: وقال الأخفش: زعموا أن بعضهم يقول: إن زيذا لمنطلق^(٤).

إجراء مثل النداء والدعاء مجرى القول:

حكى المرادى الخلاف النحوى بين البصريين والكوفيين حول إجراء مثل النداء والدعاء بالقول فيعمل النصب على لغة سليم - التى تلحق القول بالظن بشروط - فذهب البصريون إلى أن الجملة إذا وقعت بعد نادية أو دعوت أو وصية وقرأت، لم تحك بهذه الأفعال، بل يضمم القول بعد الفعل وتكون الجملة محكية به. وذهب الكوفيون إلى أن هذه الجملة محكية بهذه الأفعال المذكورة إجراء لها مجرى القول الصريح^(٥). وقد جزم ابن مالك بصحة ما ذهب إليه البصريون فقال مستدلاً على صحة قول البصريين: "وهو الصحيح؛ لأن حذف القول استغناء عنه بالمقول مجمع عليه في محل النزاع كقوله تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ} [آل عمران: ١٠٦] أى: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم فحذف القول لدلالة المعنى عليه فحذفه في محل النزاع أولى، لأنه مدلول عليه بدلتين: معنوية ولفظية^(٦).
واختار ابن عصفور وابن الصائغ مذهب الكوفيين^(٧).

التعليق والإلغاء في أعلم وأخواتها:

حكى المرادى الخلاف بين النحاة وابن مالك حول الإلغاء والتعليق في أعلم وأخواتها فذكر أن قوماً ذهبوا إلى منع الإلغاء والتعليق في أعلم وأخواتها مطلقاً، وخص ذلك بعضهم بالمبنى للفاعل - وهو الجزولى -، وقال الشلوبين: الصحيح منع الإلغاء مطلقاً^(٨)، وقال ابن الربيع: لا يجوز الإلغاء، وأما ابن مالك فقد ذكر جواز الإلغاء مطلقاً^(٩).

- (١) التحقيق: ٣٤٨.
- (٢) الكتاب ١٤٠/٢.
- (٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٥/٢.
- (٤) السابق الجزء والصفحة.
- (٥) التحقيق: ٣٩٩.
- (٦) شرح التسهيل لابن مالك ٩٧/٢.
- (٧) التحقيق: ٣٩٩.
- (٨) التحقيق: ٤٠٢.
- (٩) شرح التسهيل لابن مالك ١٠٣/٢.

وقد انتصر المرادى لراى ابن مالك فقال^(١): والصحيح ما ذهب إليه المصنف، والدليل على صحته قول من يوثق بعربيته: البركة أعلمنا الله مع الأكابر فالغى أعلم متوسطاً، ومنه قول الشاعر:

وكيف أبالي بالعداء ووعيدهم :: وأخشى ملمات الخطوب الصواب
وانتى أراى الله أمنع عاصم :: وأرأف مستكفى واسمح وأهـب
وقوله تعالى: {يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُرِّقُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ} [سبا: ٧] فعلق ينبئ وهى من أفعال هذا الباب، ومثله قول الشاعر:

حذار فقد نبتت إنك الذى ستجزى :: بما تسعى فسعد أو تشقى
وهذه الشواهد الذى ذكرها المرادى هى نفس الشواهد التى استدل بها ابن مالك على صحة رايه^(٢).

رافع الفاعل:

ذكر المرادى الخلاف بين النحاة حول رافع الفاعل فقال: "مذهب سيبويه والجمهور أن رافع الفاعل هو ما أسند إليه من فعل أو مضمن معناه، وذهب خلف إلى أن رافعه الإسناد، ورد بأن العمل لا ينسب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل، والفعل موجود؛ فلا عدول عنه، وذهب بعضهم إلى أن كونه فاعلاً في المعنى، ونسب إلى خلف أيضاً، ورد بقولهم: مات زيد وما قام عمرو، وذهب بعضهم شبيهه بالمبتدأ، ورد بما رد به مذهب خلف^(٣).

ناصب المفعول:

ذكر المرادى الخلاف بين النحاة حول ناصب المفعول فقال: وقوله: "نصبه مفعولاً به" يقتضى أن الناصب له الفعل أو ما جرى مجراه، وهو مذهب البصريين، وقال هشام: ناصبه الفعل، وقال الفراء: الفعل والفاعل معاً، وقال خلف الأحمر: المفعولية^(٤). وبعد أن ذكر المرادى لهذه الآراء، رجح رأى البصريين.

والصحيح ما ذهب إليه المرادى، وهو قول عامة النحاة، يقول ابن عصفور في باب المفعول به: والعامل فيه أبداً: الفعل، أو اسم الفاعل، أو الأمثلة التى تعمل عمله، أو اسم المفعول، أو المصدر المقدر بأن والفعل، أو الاسم الموضوع موضع الفعل، وأعنى بذلك: الإغراء والمصادر الموضوعات موضع الفعل، وأسماء الأفعال^(٥).

(١) التحقيق: ٤٢.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١٠٣/٢.

(٣) التحقيق: ٤٠٧، وانظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٥٤٢/١ وما بعدها.

(٤) التحقيق: ٤٥٠.

(٥) المقرب لابن عصفور ١٧٤.

وقد بيّن المرادى السبب الذى جعله يرجح رأى البصريين على الآراء السابقة فقال: "وذلك لأن الفعل هو المستدعى له، فهو العامل فيه؛ ولأنه يختلف تصرفه بحسب تصرف الفعل، فلو كان ارتفاعه بالفاعل؛ لاختلف باختلاف الفاعل. قاله أبو على، ويرد مذهب هشام أن المفعول قد ينصب ولا فاعل موجود نحو: عجبت من ضرب زيداً، وبذلك أيضاً يرد مذهب الفراء: أن المفعول قد ينصب قبل ذكر الفاعل نحو: ضرب عمرًا زيد، والعامل لا يعمل حتى يتم، ويرد مذهب خلف أن معنى المفعولية باق في نحو: ضرب زيد وقد رفع^(١).

الأحق بالعمل في باب التنازع:

ذكر المرادى الخلاف النحوى بين النحاة حول أى العاملين أحق بالعمل في باب التنازع فقال: "إعمال كل منهما مسموع من العرب، والخلاف في الترجيح فذهب البصريون إلى أن إعمال الثانى أرجح لوجوه:

أحدها: أنه الأقرب وإذا كانوا قد اعتبروا القرب مع فساد المعنى في نحو: هذا حجر ضب ضرب فهنا أولى.

الثانى: أنه يلزم من إعمال الأول الفصل بين العامل والمفعول بجملة أجنبية والعطف على العامل قبل ذكر مفعوله.

الثالث: أن في إعماله ضرباً من التعادل؛ لأن إعمال الثانى يقابل تقديم الأول، وغير ذلك من الإوجه.

هذه أدلة البصريين، أما عن أدلة الكوفيين فقد ذكروا أن إعمال الأول أولى لوجوه: أحدها: أنه الأسبق ومراعاته أولى، ألا ترى إلى مراعاته في قولهم: ثلاثة من البط ذكور، وثلاثة ذكور من البط، وكذلك راعوا السبق عند اجتماع الشرط، والقسم فجعلوا الجواب للأسبق.

الثانى: إن إعمال الثانى مخلّص من الإضمار قبل الذكر، ومن الحذف على رأى الكسائى. وقد ذكر المرادى أن بعض النحويين قد ذكر أنهما سيان في العمل؛ لأن كل واحد منهما مرجح حكاه صاحب البسيط. وقد مال المرادى إلى ترجيح مذهب البصريين - في إعمال الأقرب - أنه الأكثر في كلام العرب^(٢).

إلغاء الأول في باب التنازع:

ذكر المرادى الخلاف حول إلغاء العامل الأول وما يترتب عليه فقال: مذهب سيبويه

(١) التحقيق: ٤٥٠.
(٢) التحقيق: ٤٦٩.

والبصريين أن الأول إذا أُلغى من الاسم المتنازع فيه، وكان رافعا، صحت المسألة واستكن الضمير في الأفراد، وبرز في التثنية والجمع - وهو إضمار قبل الذكر، ويدل على صحته قول العرب: ضربوني وضربت قومك، وضرباني وضربت أخويك قال الشاعر:

خالفاني ولم أخالف خليلي :: فلا خير في خلاف خليل
وقال آخر:

جفوني ولم أجف الأحناء إنني :: لغير جميل من خليلي مهميل
والمشهور عن الفراء في هذه المسألة وجوب إعمال الأول، ومنع إعمال الثاني، ونقل عن المصنف أنه يجيز إعمال الأول في هذه المسألة بشرط تأخير الضمير فتقول: ضربني وضربتني قومك هم فرارًا من الإضمار قبل الذكر.

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس: ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك، وهو الثقة فيما ينقل.

وقد نقل ذلك أيضًا بعض متأخري المغاربة، ونقل عن الفراء أيضًا أن مثل ضربني وضربت زيدًا يقصره على السماع. حكاه في البسيط، وما ذهب إليه الفراء من اشتراط تأخير الضمير مصادم للسماع، فلا يلتفت إليه، وذهب الكسائي إلى أن إعمال الثاني في هذه المسألة لا يجوز إلا بشرط حذف الفاعل من الأول لئلا يضمير قبل الذكر، واستدل بأبيات منها قوله:

تعفق بالأرطى لها وأرادها :: رجال فبذت نيلهم وكليب
وقول الآخر:

وهل يرجع التسليم أو يكشف الغمى :: ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع
وقول الآخر:

لو كان حيًا قبلهن طعائنا :: حيا الخطيم وجوههن وزمزم
وتأولوا هذه الأبيات على أنه أضمر مفردًا يعود على المثني والمجموع، ولذلك نظائر - تقدمت في باب المضمر - وما تقدم من الشواهد التي أضمر فيها قبل الذكر ترد على الكسائي^(١). فالمرادى في هذا موافق لرأى البصريين، يظهر ذلك في رفضه رأى الفراء لأنه مصادم للسماع، وهو في ذلك من الذين يحترمون المسموع ولا يتعدونه إلى غيره من الأقيسة طالما وجد.

كذلك إوراده على الكسائي عدة أبيات - السابقة - والتي ظهر فيها الإضمار قبل الذكر.

(١) التحقيق: ٤٧١، ٤٧٢.

إعراب المصدر المؤكد:

ذكر المرادى في شرحه: "أن المصدر إما أن يكون من لفظ الفعل أو من غير لفظه، وهو جار عليه؛ انتصب بالفعل قيل: بلا خلاف، وخالف ابن الطراوة في المصدر المؤكد نحو: قعد قعودًا فزعم أنه مفعول به، وأنه منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره أى: فعل قعودًا، وقال تلميذه السهيلي: هو منصوب بقعد أخرى، ولا يجوز إظهارها؛ لأن المؤكد عنده لا يعمل في تأكيده^(١).

وبعد أن ذكر المرادى رأى ابن الطراوة، وتلميذه السهيلي قال معلقًا عليهما: "وهذا تكلف بارد وخروج عن القواعد"^(٢).

فالمرادى هنا يؤكد أن المصادر المؤكدة لأفعالها تكون مفعولا مطلقا، ويمتنع كونها مفاعيل.

* * *

(١) التحقيق: ٤٧٨.
(٢) التحقيق: ٤٧٨.